واسلك بالقول المتكلم فيه هذا المسلك عند إرادة العمل والظن أي بغير لغة بني سليم بشروط أولها أن يكون
تاليا للاستفهام والفصل الظن او الاعتقاد من التكلم لا الانتقال كقولهم أتقول للعمار عقلا ولكنهم يرون بقاء أجل
والقول بالحاضر بعمومه كقوله أجهالا تقول بني لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا وقوله كقوله أبعد بعد
تقول الدار جامعة شملهم أم تقول البعد محتوما ونحا هو قوله بمعمول كقول الخلاصة أو عمل
انزاح الحامل ومعمول المعمول وهو ما قال أبو حيان بخلاف قول التسهيل الواحد معمولية
وذهب الكوفيون والأكثر البصريين الى جواز الفصل بالأجنبي نحو ألانت تقول زيدا منطلقا ومنع ذلك
سيبويه والأخفش وتنبيه في الحاشية كلام في المسألة والجمعة مع ما به التوضيح أن ثاني الشروط أن يكون
القول مخصصا للاستفهام أن يكون مضارعا لا ماضيا ولا أمرا رابعها أن يكون مسندا الى المخاطب
لا الى المتكلم أو الغائب وهذه معلومة ومقولة وكونه مضارع المخاطب وانظر في توجيه شروط
المسألة في حاشية خاصة أن يكون المضارع بحال خالية بل قال في التسهيل وزاد ابن أبي الربيع
حيان بأنه غير مثل مستقبلا وقوله أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا ورده ابن هشام
على أبي حيان بأن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول والشرط كما قاله الدماميني أن لا يكون فيه عموم الاستفهام
على القول لكونه مستفهما عنه وما قاله ابن مالك له وجه وجهة النظر انظره الحاشية واشترط
السهيلي أن لا يتعدى باللام فتجيء معه الحكاية نحو أتقول لزيد عمرو منطلقا وهو ظاهر على تضمينه
معنى الظن إذ اللام لا تناسبه وما حمل تلك على القول ونحل عطفا على تلا ومعمولا متعلق به
ووجه العطف فيه بأو وصل بقوله وإن الاعتقاد والتكلم لا الانتقال عند شيخ الحفاظ وكونه عطفا على
معطوف على اشتراط كونه مضارع المخاطب هو رأي الأكثر وسوى السيرافي الماضي به والكوفي الأمر
والأخير لكون معمولا ومجرورا بفعل مقدر والجملة محكية بقيل أي قيل وشرط كونه حالا ولا
يرد حينئذ او ضرب معمول له محذوف لمراد هذا الشرط سواء مقدرة داخلة على الا يتعدى
باللام متعلق بمعمول بقوله من المعمول الحكي وحالة للفوريه والمعمول مجرور بفعل
مقدر والجملة محكية بقيل وتعبيره بالواو كالخلاصة يوهم وجوب الاعمال وليس كذلك بل
الحكاية جائزة مع توفر الشروط لأن القول مع الاعمال بمعنى الاعتقاد ومع الحكاية
بمعنى التلفظ الأصلي وزاد على الخلاصة بقوله وعن والملاك لكثرة وبالتثنية الأخير وحذف
قول وحذف البحر وقد حذف المقول جاء أي وحذف القول وبقاء المحكي به كثير حتى
قال أبو العلاء هو حذف القول وحذف البحر ولا حرج ومنه قوله تعالى وأما الذين اسودت وجوههم

الوجه

أكفرتم أي فيقال لهم وقد يكون الأمر بالعكس أي حذف المقول وبقاء القول كقوله لنحن الألى قلتم فأنى
ملئتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا أي قلتم نقاتلهم **أعلم وأخواته** كأنه زاد أرى ووجه لا
قصار الخلاصة في الترجمة على أعلم وأرى وقد أشار ابن هشام لتوجيهه بأنه غيرهما إنما عمل
عملهما لتضمن معناهما وقد ذكرنا وجه ذلك في الحاشية انصب بأعلم الثلاثة وأرى أخبرنا حدث
أنبأ خبرا قوله وأرى يشمل العلمية نحو أراكم الله أعمالهم حسرات عليهم والحلمية نحو إذ يريكهم
الله في منامك قليلا ولا حاجة للمقول بأن قلة السماع وبناء خبر أنبأ العين بصيغة الماضي وبناء
ذلك بتخفيف الهمز وهذا قوله بهمزة أنبأ الأولى وهذا قوله بهمزة الوصل وتخفيف الثانية للثاني والثالث
من قوله ثم ما لها حذف ولفظا من النص علما للثاني والثالث خبر مقدم وما له مبتدأ مؤخر ومن
في حال الثاني والثالث وقد أشار الى معمولات أفعال الباب وحذفها ولفظا من بابي
ما وأن متعلقة بأنه يجوز حذفهما وحذف أحدهما لدليل وبغير دليل في الثاني والثالث أما الأول
فإنه يجوز حذفه لدليل وبغير دليل ويلغى العامل بالنسبة إليهما دون الأول الذي الأول
معمول حقيقي كما جاء نحو البركة أعلمنا الله مع الأكابر خلافا لمن منعه ولو أسقط البدل
بالكلام لكان أولى ليشمل التعليق المنصوص تحت إطلاق الخلاصة كقوله حذار فقد نبئت
أنك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى بكسر اللام المعلقة إذ لا دليل يجيز الأول
ولا بعده معه الدليل أي لا يجوز حذف الأول حينئذ لا دليل عليه وكذا يجوز حذفه مع ما بعده
مع ذكره بغيره لدليل وهذا رأي الأكثر فإنهم أجازوا حذف الأول والثاني والثالث اقتصارا مع
بقاء الأخير والعكس إذ لا يخلو الكلام وقد يتجوز العمل به في الصورة الأولى والعلم
بالثانية وفي قوله أو ما بعده مع ما قدر به ما أثبت قبله والصحيح في الخلاصة أنه يجوز
حذف الأول فقط بغير دليل ولا يجوز حذف الأخير لذلك وهو رأي الشلوبين في المسألة مذاهب
أخر والأوجه ما جزم به في الخلاصة وإن تعرضنا لذلك فيهم والحلاف على تعلق الفعل بالغير
هنا بيان إن شاء الله تعالى **الفاعل** الفاعل الذي رفعه العامل لكونه قبله أو فعله
الفاعل مبتدأ والذي صفة والخبر أي هو الاسم الذي رفعه العامل أي توجه طلبه له ورفع بيع الفاء
والأرض مجعولة نحو جاء زيد فقام لدى العامل مشغول بالضمير ولم يرفع زيد فهو مبتدأ وكذا قام زيد وخرج
بقوله لكونه في اسم الأفعال الناقصة والنائب عن الفاعل إذا على التعظيم مستغنى بالعمدة والحال
محله بالتقدم وإلحاق صيغته ودخل في قوله الذي رفع الاسم الصريح والمؤول به وقوله العامل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)